



## نقابة الصحفيين اليمنيين والاتحاد الدولي يبدشان مبادرة الصحافة الأخلاقية باليمن

# وزير الإعلام : الصحافة ليست عملاً دعائياً وليست مجرد مدخل اقتصادي، بل إنها تضيف قيمة إلى الديمقراطية

## البعض استغل حرية الصحافة والقيم الأخلاقية و قام برمي واجبات المهنة في سلة المهملات



## نقيب الصحفيين : المبادرة تأتي تأكيداً على أخلاقيات المهنة وهي أساليب متعارف عليها في الوسط الصحفي

## رئيس الاتحاد الدولي : الصحافة الأخلاقية تعني احترام حقوق الإنسان وعدم الإضرار المقصود والمباشر بالآخرين

واختتم وزير الإعلام كلمته بالتأكيد على أن من يفتقر أية جريمة من جرائم النشر المحمودة في القانون لا بد أن يسأل وللسلطة القضائية أن تقول حكمها النهائي والملازم للمجتمع... والقانون وجد أصلاً لحماية الصحفي... ورعاية الصحافة... وصيانة أمن وسلامة المجتمع... فالكتابيات المحرصة على العنف والكرهية والبغضاء والحرب والعنصرية والإساءة إلى الدين محظورة في كافة القوانين ذات الصلة... ومحرمة في جميع قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية والمدنية في كافة دول العالم وكذلك في وثيقة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

نقيب الصحفيين اليمنيين ياسين المسعودي أكد من جانبه أن المبادرة تدافع عن الصحافة وتعزز من قوتها.

وأضاف: "هذه المبادرة ليست كما قد يفهم البعض أن الحديث عن الأخلاقيات هو الحديث عن مزيد من القيود على الصحفي بل هي تأكيد على أخلاقيات المهنة وهي أساليب متعارف عليها في الوسط الصحفي بأكمله.

وقال: "دائماً ما ترتبط الحرية بالمسؤولية خاصة ونحن نعمل في وسائل إعلام جماهيرية بمعنى أن الجمهور له حق علينا في أن نمثله ونتيح له المعرفة بما يمكنه من تقييم الأحداث والوقائع في شكلها المنطوق والصحيح، مشيراً إلى أن ذلك يعزز حرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر.

من جانبه استعرض رئيس الاتحاد الدولي جيم بوملحة السياق العالمي الذي انبثقت عنه هذه المبادرة وما عاتته من ضغوط وخروج عن الأطر الصحيح من عنصرية وغيرها، منوهاً بأن المبادرة نشأت بعد الحوارات والجدالات التي ظهرت إثر نشر الرسوم الكاريكاتورية المناهضة المسيئة للنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال: "المبادرة هي حملة وبرنامج عمل يتم تطويرها من قبل الصحفيين كما أنها أطلقت من قبل الصحفيين وليست من قبل حكومة أو قطاع آخر وهذا إعادة بناء الثقة إلى الصحافة والمهنة وتقوية حرية الصحافة بإعادة تمكين مساندة الصحافة النوعية ودعم الاستقلال التحريري.

ولفت بوملحة إلى ضرورة الصحافة الأخلاقية للمجتمع وبأن أفضل نموذج لهذا العمل هو التنظيم الذاتي للصحافة بحيث يقوم الصحفيون بتنظيم أنفسهم، مؤكداً دعم الاتحاد الدولي ومساندته للجنة الوطنية للمبادرة في اليمن.

وفقاً للمعايير الدولية وحماية واحترام حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان والامتياز عن وضع أي قيود تعيق عملها واتخاذ تدابير مناسبة لنشر مبادئ إعلان الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق واسع وضمان احترامها احتراماً كاملاً... مبيناً أن تقرير اليمن الوطني حظي بالموافقة والتقدير الكامل من قبل مجلس حقوق الإنسان في اجتماعه الأخير في الأسبوع المنصرم.

وقال وزير الإعلام: "وبشهادة كل المتابعين المقيمين للعمل الإعلامي والصحفي في اليمن فإننا لا بد أن نشير إلى ما قرروه... وهو أن اليمن تعدل نطقاً واسعاً - في السنوات الأخيرة - من البلدان التي تتوفر فيها صحافة حرة ويكفل الدستور والقانون حرية الصحافة والواقع المحلي المعاش المتمثل في عدد الصحف الحزبية والأهلية والخاصة يعبر عن ذلك بوضوح كامل وبشهادة الكثير من الصحفيين الأشواق والأصقلاء... موضحاً أن دستور الجمهورية ومخاضها والواجبات المواطنين الأساسية فالجمهورية اليمنية تؤمن وتلتزم بالحرية والجماعية يكفل ذلك ويؤكدُه وخاصة وأنه تم بناء وصياغة تلك الأسس من منطلق إيمان الشعب اليمني بالحرية... وإثنا فطرة الله التي فطر الناس عليها... بما يضمنه الدستور في المادة (142) من الدستور وأحكامه لكل السلطات. وأضاف: "لقد نص الدستور على أن: الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزالها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجلس المحلي المنتخب... وكذلك بالنسبة للباب الثاني الخاص بحقوق وواجبات المواطنين الأساسية فالجمهورية اليمنية تؤمن وتلتزم بالحرية والجماعية متكاملة حيث يقوم نظامنا على الالتزام بالحرية السياسية (التعددية الحزبية) والحرية الاقتصادية (حرية اقتصاد السوق) وحرية التعبير التي هي جوهر الحرية الثقافية ومن أهم حقوق المواطنين الأساسية التي نص عليها الدستور فقد نص الدستور في الباب الثاني (حقوق وواجبات المواطنين الأساسية) المادة (42) بشكل واضح وديق على ذلك ونصها كما يلي: (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون)."

المبادئ الأساسية للصحافة في ثقافة الإعلام المعاصر... وأعلن عن مباركة وتأييد وزارة الإعلام لمبادرة في هذه المبادرة قلباً وقالباً والمبادئ التي تركز عليها ومنها المبدأ الأول الذي يؤكد على قول الحقيقة "إدماج على دقة الحقائق، الفحص وإعادة الفحص... مهارة توقع احتمالية الخطأ... تأسيس المصداقية من خلال الأسس والأدلة والالتزام... أن تكون جاهزاً للاعتراف بالأخطاء وتصحيحها... إدراك أنه لا يمكن الكشف عن الحقائق المخفية إلا من خلال البحث الصارم، والمقاييل المعقدة والفهم الجيد للقضايا المبهمة" وكذا المبدأ الثاني الذي يستهدف الحفاظ على استقلالية وتزاهية الصحافة من خلال "القصص الكاملة دون طمس حقائق مهمة، تطمح لتحاشي الانحياز، ترفض المصطلحات الجارحة، تترك مساحة للاختلاف المنطقي والمبرر، تعطي لمن تم الهجوم عليهم مساحة ليقدموا رأيهم، لا تستسلم لغراء الخضوع لتأثير المصالح التجارية أو السياسية فضلاً عن المبدأ الثالث "الإنسانية والتضامن... أن لا تقوم بضرر مقصود ومباشر للآخرين، تقليل الأذى، عقاباً منفتحة ومفكرة، الأخذ بعين الاعتبار حقوق العموم والمواصفات الأخلاقية للصحافة نفسها".

وأكد وزير الإعلام في ذات الوقت على أهمية المحتوى الأخلاقي الذي تضمنه إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة... باعتباره مقياساً للممارسة المهنية للصحفيين المشتغلين بجمع الأخبار والمعلومات التي تصف أحداثاً أو نقلها، أو توزيعها، أو التعليق عليها بما في ذلك احترام الأولويات المهنية في معرفة هذه الحقيقة باعتبارها هي مسؤولية الصحفي الأول والزام الصحفي أثناء تأدية الواجب الدفاع عن مبادئ الحرية في كل الأوقات، وأن يحافظ على النزاهة في جمع الأخبار ونشرها، وكذلك أن يدافع عن حق إبداء الرأي والنقد العادلين... إلى جانب الزام الصحفي أن يعد التقارير بما يتوافق مع الحقائق التي يعرف مصدرها الأصلي... وأن لا يخفي معلومات هامة أو أن يقوم بتزوير وثائق... فضلاً عن حثه باستخدام وسائل عدالة ونزاهة للحصول على الأخبار، والصور، والوثائق وأن يعمل الصحفي بأقصى جهده لتعديل وتصويب أية معلومات تم نشرها، وبتبين فيما بعد أنها غير دقيقة بشكل يقود إلى الضرر وضرورة التمسك بالسرية المهنية في كل ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يحصل عليها ضمن شروط عدم كشف المصدر مع حثه على إدراك الخطر الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر التمييز والفرقة... وعليه أن يبذل كامل جهده لتجنب تقديم تسهيلات لهذا التمييز القائم على العرق، الجنس، التوجه الجنسي، الدين، الرأي السياسي أو أية آراء أخرى، الأصول الوطنية أو الدينية، أو أي نوع آخر من أنواع التمييز.

وتناول ماتضمنه إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة من تشييبات للصحف بأن يعتبر ما يلي جنة وإساءة مهنية خطيرة: الغش والتشويه المقصود للحقيقة والصدق والتشويه، تطليح السمعة، الإتهامات التي لا أساس لها من الصحة وقبول أي شكل من أشكال الرشوة هدفها التأثير إما في نشر مادة صحفية أو المدف لاختفاء مادة صحفية وكذا تأكيد الإعلام بأن على الصحفيين الذين يستقون أن يطلق عليهم هذا الاسم واجب التمسك بالمبادئ الواردة أعلاه بإخلاص... وضمن الإطار العام للقانون الوطني لكل بلد، وأن على الصحفي أن يعترف بالصلاحيات القضائية لزملائه في ما يتعلق بالجانب المهني، هذا من أجل قطع الطريق أمام أي نوع من التدخل من جانب الحكومات وغيره.

ومضى اللوزي قائلاً: "وفي هذا الصدد فقد سبق وأن وافقت اليمن على جملة من توصيات مجلس حقوق الإنسان جينيف حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في اليمن مايو 2009م والذي تمت الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (182) لسنة 2009م وتضمنت في الجانب الإعلامي ما يلي:

وأردف: "وفيما يتعلق بالمزاعم التي تتحدث عن إيقاف بعض الصحف، نود التأكيد هنا بأن الحكومة لم تقم بإيقاف أية صحيفة ولا يجوز لها ذلك مطلقاً... ولكن وزارة الإعلام بمقتضى الاختصاص الممنوح لها في قانون الصحافة والمطبوعات قامت بالبحر على بعض أعداد الصحف بعد صدورها من أجل منعها من التداول لاحتواء تلك الأعداد ما يعتبر مخالفة صريحة وواضحة لقانون الصحافة والمطبوعات وذلك التزاماً بما جاء في نص المادة (107) من القانون والتي تنص على (يجوز للسلطة الإدارية على المطبوع أو الصحيفة إذا تم الطبع أو الإصدار والتداول خلافاً لما نص عليه هذا القانون وذلك بقرار من الوزير أو من ينوب عنه ويخضع الأمر على القضاء للفظ في مصادر الأشياء المحجوزة عليها، ويحق لصاحب الشأن اللجوء إلى القضاء لطلعن بقرار الحجز والمطالبة بتعويض)."

وتابع قائلاً: "ومع ذلك فإن وزارة الإعلام لا تتشدد في التطبيق الصارم لهذه المادة وقررتها الإلزامية عشرة لأن النص القانوني أشار إلى جواز الحجز الإداري على العدد المخالف... ومع ذلك فإن تفعيل القانون يساعد على تجويد ممارسة حرية الصحافة... ومنع التعسف في استخدام السلطة الرقابية... فالقانون مكفولة للجميع ولكن لا يجوز أن تأتي ممارسة الحق على حساب حقوق الآخرين أو المساس بكرامتهم الإنسانية وحرمانهم الخاصة أو الإضرار بالمصلحة العليا للشعب أو المساس بالوحدة الوطنية".

وأشار بوملحة إلى أن احترام الحقيقة هو المبدأ الأول في قانون الصحفيين من خلال البحث الجاد والصرام عنها وبأن الصحافة الأخلاقية تعني احترام حقوق الإنسان وعدم الإضرار المقصود والمباشر بالآخرين، مشيراً إلى استغلاليتها ونزاهتها بوضوح وشفافية في سبيل إظهار القصص الكاملة دون طمس للحقائق وتحاشي الانحياز بعيداً عن تأثيرات المصالح التجارية أو السياسية وبما يخدم الصالح العام.

فيما تطرق المنسق الإقليمي للإنداد منير زعرور إلى انه تم تأسيس لجان وطنية مماثلة في عدة دول عربية بهدف العمل على تحديد برنامج وطني من أجل مساندة ودعم مهنة الصحافة وما يمثله ذلك من قوة لمهنة الصحافة والصحفيين، مبيناً انطلاق المبادرة من الامارات إلى اليمن في الدولة الرابحة في هذه المبادرة.

واستعرض وكيل نقابة الصحفيين اليمنيين سعيد ثابت نتائج لقاء نقابة الصحفيين اليمنيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني مع الاتحاد الدولي والذي جرى خلاله اختيار 15 ممثلاً من نقابة الصحفيين اليمنيين واكاديميين من كلية الإعلام بجامعة صنعاء واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ونقابة المحامين واتحاد نساء اليمن ومنظمة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة الذين شكلوا قوام اللجنة الاستشارية لمبادرة الصحافة الأخلاقية.

والتربية في مديريات المحافظة. وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

والتدابير لتفانوا (1) إنشئ (1) محلياً وإقليمياً لاقتا إلى أن هناك (228) حالة مصابة بالمرض في اليمن منها حالتها إصابة في الحديدة وباقي الحالات موزعة على بعض المحافظات في أب وصنعاء وسبوعين وعن وهذا ما يستوجب علينا أن نضع ونسخر كافة إمكانياتنا لمكافحته والسيطرة عليه داعياً ضرورة العمل الجماعي والتكامل في تنفيذ وتفعيل إجراءات احترازية أكثر فاعلية وتوزيع ما تم إعداده من وسائل التفتيش وتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الملحاحة العالمية.

وأكد وزير الإعلام أن الصحافة ليست عملاً دعائياً وأن المنتجات الإعلامية ليست مجرد مدخل اقتصادي، بل إنها تضيف قيمة إلى الديمقراطية وتحسن جودة الحياة التي يعيشها الناس ولذلك.

ولفت إلى أن مبادرة الصحافة الأخلاقية تشجع الصحفيين، والمهنيين الإعلاميين، وصنّاع السياسات، والمجتمع المدني للبحث عن طريق لتجذير

## محاظ الحديدة يؤكد أهمية تفعيل التعاون والتسيق المشترك لمواجهة أنفلونزا الخنازير

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

والتدابير لتفانوا (1) إنشئ (1) محلياً وإقليمياً لاقتا إلى أن هناك (228) حالة مصابة بالمرض في اليمن منها حالتها إصابة في الحديدة وباقي الحالات موزعة على بعض المحافظات في أب وصنعاء وسبوعين وعن وهذا ما يستوجب علينا أن نضع ونسخر كافة إمكانياتنا لمكافحته والسيطرة عليه داعياً ضرورة العمل الجماعي والتكامل في تنفيذ وتفعيل إجراءات احترازية أكثر فاعلية وتوزيع ما تم إعداده من وسائل التفتيش وتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الملحاحة العالمية.

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

والتدابير لتفانوا (1) إنشئ (1) محلياً وإقليمياً لاقتا إلى أن هناك (228) حالة مصابة بالمرض في اليمن منها حالتها إصابة في الحديدة وباقي الحالات موزعة على بعض المحافظات في أب وصنعاء وسبوعين وعن وهذا ما يستوجب علينا أن نضع ونسخر كافة إمكانياتنا لمكافحته والسيطرة عليه داعياً ضرورة العمل الجماعي والتكامل في تنفيذ وتفعيل إجراءات احترازية أكثر فاعلية وتوزيع ما تم إعداده من وسائل التفتيش وتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الملحاحة العالمية.

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

والتدابير لتفانوا (1) إنشئ (1) محلياً وإقليمياً لاقتا إلى أن هناك (228) حالة مصابة بالمرض في اليمن منها حالتها إصابة في الحديدة وباقي الحالات موزعة على بعض المحافظات في أب وصنعاء وسبوعين وعن وهذا ما يستوجب علينا أن نضع ونسخر كافة إمكانياتنا لمكافحته والسيطرة عليه داعياً ضرورة العمل الجماعي والتكامل في تنفيذ وتفعيل إجراءات احترازية أكثر فاعلية وتوزيع ما تم إعداده من وسائل التفتيش وتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الملحاحة العالمية.

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

والتدابير لتفانوا (1) إنشئ (1) محلياً وإقليمياً لاقتا إلى أن هناك (228) حالة مصابة بالمرض في اليمن منها حالتها إصابة في الحديدة وباقي الحالات موزعة على بعض المحافظات في أب وصنعاء وسبوعين وعن وهذا ما يستوجب علينا أن نضع ونسخر كافة إمكانياتنا لمكافحته والسيطرة عليه داعياً ضرورة العمل الجماعي والتكامل في تنفيذ وتفعيل إجراءات احترازية أكثر فاعلية وتوزيع ما تم إعداده من وسائل التفتيش وتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الملحاحة العالمية.

# من أجل شراكة فاعلة بين المغتربين اليمنيين ومؤسسات التنمية في الوطن.

## المؤتمر العام الثالث للمغربين

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.

وأشار محافظ الحديدة إلى أن كل ماتم عمله سيكون إطاراً نظرياً لا يفي بالعرض مالم يتفاعل معه الجميع سواء مدراء عموم أو مواطنين أو أطباء وأمهات وأولياء أمور على مستوى المكاتب والوحدات الصحية والمدارس والمنازل وتفعيل الجهود والمتابعة اليومية المستمرة والرصد والتقييم الدقيق لمواجهة أي توسع أو انتشار مشتمل للملحاحة المرضية والتعامل مع القضية بمسؤولية وطنية وإنسانية من خلال التوعية وتكثيف البرامج الصحية الهادفة خاصة في المناطق الريفية وتفعيل دور الصحة المدرسية ودور المجتمع والأسرة.